

إدارة رأس المال العامل

تزدنا قائمة المركز المالي بكم كبير من المعلومات بشأن هيكل استثمارات الشركة وهيكل تمويلها، حيث يوضح جانب الأصول هيكل استثمارات الشركة بينما يوضح جانب الالتزامات وحقوق الملكية هيكل تمويل الشركة. وتنقسم أصول الشركة حسب المدى الزمني إلى أصول متداولة أو قصيرة الأجل وأصول طويلة الأجل وكذلك تنقسم التزامات الشركة إلى التزامات متداولة أو قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل.

مفهوم رأس المال العامل

يقصد برأس المال العامل مجموع استثمارات الشركة في بنود الأصول المتداولة مثل: النقدية والاستثمارات المؤقتة في أوراق مالية ورصيد حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون والموردون دفعات مقدمة والمصروفات المدفوعة مقدما. والملاحظ أن هذا المفهوم ركز على الأصول المتداولة دون الالتزامات المتداولة، ويقوم على أساس تقسيم الأصول إلى أصول طويل الأجل وأصول متداولة وهي تلك الأصول التي يتم تحويلها إلى نقدية في فترة أقل من سنة.

ولرأس المال العامل أهمية خاصة لكونه نسبة تبدأ من 30% وتصل إلى 70% من إجمالي أصول الشركة، ويرجع اختلاف نسبة الأصول المتداولة إلى اختلاف نوعية نشاط الشركة وكذلك اختلاف استراتيجية إدارة الشركة. وينبغي الاهتمام ليس فقط بمدى مناسبة إجمالي رأس المال العامل ولكن ينبغي الاهتمام أيضا بتحديد مكوناته المختلفة والحجم المناسب من كل مكون من مكونات رأس المال العامل.

ويعرف صافي رأس المال العامل أو صافي الأصول لمتداولة بأنه إجمالي استثمارات الشركة في الأصول المتداولة مطروحا منها التزاماتها المتداولة. ويعد صافي رأس المال العامل مؤشر لدرجة ثقة الموردين والدائنين في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ولذا يستخدم الموردون والدائنون مؤشر صافي رأس المال العامل لتحديد مدى ومثانة المركز المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات في مواعيد استحقاقها، فكلما زاد مقدار صافي رأس المال العامل فإن ذلك يعد دليلا على زيادة قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل والعكس صحيح.

فعالية مؤشر صافي رأس المال العامل

بالرغم من كون صافي رأس المال العامل مؤشر لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل إلا أن فعالية هذا المؤشر تتوقف على عدة عوامل منها:

- 1. تنوع الأصول المتداولة :** فكلما زادت البنود التي يتكون منها رأس المال كلما زادت فعالية صافي رأس المال العامل كأداة معبرة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- 2. تنوع الالتزامات المتداولة:** فكلما زادت بنود الالتزامات المتداولة كلما زادت فعالية صافي رأس المال العامل كأداة معبرة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- 3. تناسب هيكل اجال الأصول المتداولة مع هيكل اجال الالتزامات المتداولة :** فكلما تناسب هيكل اجال الأصول المتداول مه هيكل اجال الالتزامات المتداولة زادت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل .
- 4. عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة :** فكلما زاد عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة زادت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل .
- 5. جودة الأصول المتداولة :** كلما زادت جودة تلك الأصول زادت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعكس صحيح. وتتوقف جودة تلك الأصول على مدى كفاية المخصصات التي يقوم محاسب الشركة بتقديرها، وهنا ينبغي التأكيد علي فحص رقم المخزون بالشركة لبيان ما إذا كان

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

رقم المخزون يشتمل مخزون راكد فيجب استبعاد قيمته من رقم المخزون قبل حساب عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة .

اهمية ادارة رأس المال العامل

الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تعد من العوامل الحاكمة في بقاء الشركات واستمرارها ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- 1- الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تحدد المزيج المناسب من الأصول المتداولة وكذلك المزيج المناسب من الالتزامات المتداولة.
- 2- الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تقي الشركة مخاطر العسر الفني، والذي يقصد به عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل في تواريخ استحقاقها.
- 3- الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تجنب الشركة تكاليف تأخير مستحقات الموردين والدائنين والمتمثلة في فوائد التأخير والمصاريف القضائية.
- 4- الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تعزز القدرة الائتمانية للشركة نظراً لأن صافي رأس المال العامل يعد مؤشر لدرجة مخاطرة الشركة.
- 5- سهولة وسرعة تغيير تركيبة رأس المال العامل تمكن إدارة الشركة من استخدام رأس المال العامل لتعزيز قيمة الشركة في ضوء التغيرات الداخلية كالخارجية.
- 6- القرارات المتعلقة برأس المال العامل قرارات قصيرة الأجل إلا أنها قرارات مصيرية تؤثر على قدرات الشركة مستقبلاً.
- 7- تستغرق قرارات رأس المال الجزء الأكبر من وقت وجهد الإدارة نظراً لعدم استقرار مزيج رأس المال العامل وسرعة دورانه .

سياسات الاستثمار في رأس المال العامل

يميز كتاب الإدارة المالية بين ثلاثة سياسات للاستثمار في رأس المال العامل تعد الحاكم في تحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة، وهذه السياسات هي: السياسة المتحررة والسياسة المتحفظة والسياسة المعتدلة وسوف نتعرض لهذه السياسات في الفقرات التالية بشيء من التفصيل .

1.السياسة المتحررة

- تقوم إدارة الشركة التي تتبنى السياسة المتحررة بالتوسع في الاستثمار في بنود الأصول المتداولة فتزيد استثماراتها في كل من: **النقدية وحسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون** . وتلجأ إدارة الشركة لإتباع تلك السياسة في فترات عدم التأكد فتحفظ الشركة بمزيد من المخزون في حالة الاعتماد على مواد مستوردة ربما يتأخر وصولها، كما تحتفظ الشركة بالمزيد من النقدية لمواجهة أية تدفقات نقدية غير متوقعة. **ويؤدي تبني تلك السياسة إلى:**
- زيادة حجم المبيعات نظراً لإتباع إدارة الشركة سياسة ائتمانية توسعية.
 - تخفيض احتمالات نفاذ المخزون، نظراً لتوافر مستويات مرتفعة من المخزون.
 - تخفيض معدلات دوران الأصول المتداولة نظراً لزيادة حجم المبيعات بمعدل يقل عن معدل زيادة الاستثمار في بنود الأصول المتداولة.
 - تخفيض مخاطر العسر الفني نتيجة زيادة الاستثمار في الأصول المتداولة والتي تستخدم في الوفاء بالتزامات الشركة المتداولة .
 - تخفيض معدل العائد على الاستثمار نتيجة زيادة المبيعات بمعدل يقل عن معدل زيادة الاستثمار في الأصول .

2.السياسة المعتدلة

بموجب هذه السياسة توجه إدارة الشركة استثمارات متوازنة في كل بند من بنود الأصول المتداولة، ووفقاً لهذه السياسة لا ينبغي المبالغة في الاستثمار في الأصول المتداولة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقص، ويعتمد تحديد المستويات المناسبة من الاستثمار في الأصول المتداولة على خبرة إدارة الشركة وقدرتها على توقع المتغيرات المستقبلية التي تؤثر على قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة.

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

3. السياسة المتحفظة

تقوم إدارة الشركة التي تتبنى السياسة المتحفظة بتخفيض استثماراتها في بنود الأصول المتداولة إلى أدنى مستوياتها، فتحفظ الشركة بالحد الأدنى من النقدية والحد الأدنى من استثماراتها في حسابات العملاء وأوراق القبض والحد الأدنى من الاستثمار في المخزون. وتلجأ إدارة الشركة لإتباع تلك السياسة في حالة التأكد حيث تزيد قدرة إدارة الشركة على التنبؤ الدقيق بالمستقبل فلا تجد مبرر لاستثمار المزيد من الأموال في بنود الأصول المتداولة. ويؤدي تبني تلك السياسة إلى:

- تخفيض حجم المبيعات نظراً لاتباع إدارة الشركة سياسة انكماشية .
- زيادة احتمالات نفاذ المخزون, نظراً لانخفاض مستويات الاستثمار في المخزون .
- زيادة معدلات دوران الأصول المتداولة نظراً لانخفاض حجم المبيعات بمعدل يقل عن معدل تخفيض الاستثمار في بنود الأصول المتداولة .
- زيادة مخاطر العسر الفني نتيجة تخفيض الاستثمار في بنود الأصول المتداولة والتي تستخدم في الوفاء بالتزامات الشركة المتداولة.
- زيادة معدل العائد على الاستثمار, نتيجة انخفاض المبيعات بمعدل أقل من معدل تخفيض الاستثمار في الأصول .

محددات الاستثمار في رأس المال العامل

يتأثر قرار إدارة الشركة بشأن مستوى الاستثمار في رأس المال العامل بعدة عوامل نذكرها فيما يلي :

- **حجم المبيعات** : توجد علاقة طردية بين حجم مبيعات الشركة واحجام بنود الاصول المتداولة فزيادة المبيعات تؤدي الى زيادة المخزون وزيادة حسابات العملاء والقبض .
- **نوعية النشاط** : يتأثر حجم الاستثمار في الأصول المتداولة بنوعية النشاط فيختلف حجم الاستثمار في الأصول المتداولة في صناعات الإنشاء والتعمير عنها في الصناعات الغذائية عنها في الصناعات الدوائية.
- **حجم الشركة** : توجد علاقة طردية بين حجم الشركة وحجم استثماراتها في الاصول المتداولة , فكلما زاد حجم الشركة زادت استثماراتها في الاصول المتداولة .
- **طبيعة المنتج** : تؤثر طبيعة المنتجات من حيث مدى قابليتها للتخزين على حجم استثمارات الشركة في اصولها المتداولة , فالمنتجات سريعة التلف كالمنتجات الغذائية أو الزهور تفرض ضرورة تخفيض حجم الاستثمار مقارنة بشركات تعمل في مجال الأدوية أو الادوات المنزلية .
- **دورة التشغيل** : يقصد بدورة التشغيل الفترة الزمنية من تاريخ تحويل النقدية إلى بضاعة ثم تحويلها إلى حسابات قبض إلى تاريخ تحويل حسابات القبض إلى نقدية . ويتناسب طول دورة التشغيل طردياً مع حجم استثمارات الشركة في أصولها المتداولة , فكلما زاد طول دورة التشغيل زادت استثمارات الشركة في الأصول المتداولة .
- **سياسات التخزين** : إن تبني إدارة الشركة لسياسات تخزين بعينها يؤثر على استثمارات الشركة في الأصول المتداولة, فإذا تبنت إدارة الشركة سياسة المخزون الصفري فإن ذلك تؤدي لتخفيض استثمارات الشركة في الأصول المتداولة .
- **السياسة الائتمانية** : تتنوع السياسات الائتمانية فهناك السياسة الائتمانية الانكماشية والسياسة الائتمانية المعتدلة والسياسة الائتمانية التوسعية وكلما اتجهت سياسة الشركة الائتمانية نحو السياسة المتساهلة كلما تطلب ذلك زيادة استثمارات الشركة في اصولها المتداولة .

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

- كفاءة إدارة رأس المال العامل : عندما كلما زادت كفاءة إدارة رأس المال العامل انخفض حجم استثمار الشركة في أصولها المتداولة . فزيادة الكفاءة تعني تناسب هياكل اجال حسابات القبض مع هياكل اجال حسابات الدفع . كما تعني زيادة جودة بنود الاصول المتداولة وكل منها يزيد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في اجل استحقاقها.

سياسات تمويل راس المال العامل

إذا كنا بصدد الحديث عن سياسات تمويل الأصول المتداولة إلا أنه لا يمكن الحديث عن تمويل تلك الأصول بشكل مستقل عن تمويل الأصول طويلة الأجل، نظراً لأن تمويل الأصول يكون عن طريق مصادر التمويل الداخلية مثل؛ الأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات أو مخصصات الاهلاك المصادر الخارجية مثل؛ القروض المصرفية أو إصدار سندات أو أسهم.

كما يمكن النظر لمصادر التمويل على أنها مصادر تمويل طويلة الأجل كالقروض طويلة الاجل والسندات وحقوق الملكية، ومصادر تمويل قصيرة الأجل. ويأخذ التمويل قصير الأجل أحد شكلين هما التمويل التفاوضي والتمويل التلقائي. ويقصد بالتمويل التفاوضي قيام الشركة بتمويل احتياجاتها التمويلية عن طريق اجراء ترتيبات تفاوضية ينتج عنها ابرام اتفاقات مع أحد البنوك بشأن الحصول على قر ض قصير الأجل أو خصم أوراق القبض لديه .

أما النوع الآخر من التمويل قصير الأجل فهو التمويل التلقائي والذي يعنى حصول الشركة على احتياجاتها التمويلية بشكل آلي دون الحاجة إلى الدخول في ترتيبات معينة، فهو تمويل تحصل عليه الشركة نتيجة ممارسة أنشطتها وعملياتها وسياساتها ومن أمثلة التمويل التلقائي حسابات الدفع والعملاء دفعات مقدمة والمصروفات المستحقة. ففي التمويل التلقائي تحصل الشركة على المواد أو البضاعة بالأجل أو خدمات قبل سداد قيمتها أو تستحق عليها مصروفات دون أن تقوم بسدادها .

وهناك تصنيف آخر لمصادر التمويل من حيث مدى استدامة المصدر التمويلي، حيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويلية دائمة ومصادر تمويلية مؤقتة، وتشمل مصادر التمويل الدائمة كل من مصادر التمويل طويلة الأجل بالإضافة إلى الجزء الدائم من مصادر التمويل التلقائي، أما مصادر التمويل المؤقتة فتتمثل في مصادر التمويل التفاوضية بالإضافة إلى الجزء المؤقت من مصادر التمويل التلقائي.

ولذا ينبغي التنويه إلى أن مصادر التمويل التلقائية مثل حسابات الدفع والعملاء دفعات مقدمة والمصروفات المستحقة تتذبذب أرصدها خلال العام المالي وتحليل أرصدة تلك الحسابات يمكننا الوقوف على الحد الأدنى من أرصدة تلك الحسابات والتي تعد تمويل تلقائي دائم وما يزيد عن الحد الأدنى من أرصدة تلك الحسابات خلال العام المالي يعد تمويلي تلقائي مؤقت.

من جانب آخر، توجد عدة معايير لتقسيم الأصول، حيث تنقسم الأصول من حيث أجلها إلى أصول متداولة وأصول طويلة الأجل، ويمكن تقسيم الأصول من حيث مدى استدامة الأصل إلى أصول دائمة وأصول مؤقتة. والأصول الدائمة هي الأصول طويلة الأجل بالإضافة لذلك الجزء الدائم من الأصول المتداولة التي تحتاج إليها الشركة بشكل مستمر دون أن تأثر بالعوامل الموسمية . أما الأصول المؤقتة فهي ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي يتم الاستثمار فيه نتيجة عوامل موسمية.

ويعد معيار تقسيم أصول الشركة ومصادر تمويلها حسب مدى استدامة مصدر التمويل أو الاصل المعيار الأكثر ملائمة لدراسة سياسات أو استراتيجيات تمويل الأصول المتداولة. ولذا تنقسم سياسات تمويل الأصول المتداولة إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي :سياسة تناسب الأجل، والسياسة الهجومية والسياسة المحافظة وهو ما سوف نناوله بشيء من التفصيل في الفقرات التالية :

1.سياسة تناسب الأجل

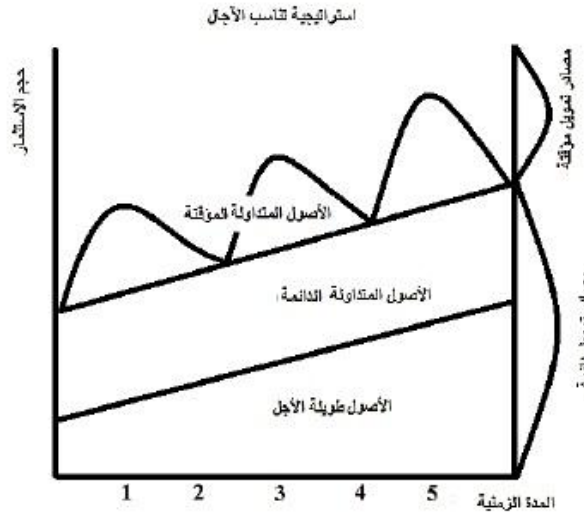
في حالة إتباع الإدارة لسياسة تناسب الأجل في تمويل أصولها تقوم الإدارة بتصنيف أصول الشركة حسب مدى استدامتها إلى نوعين من الأصول هما :

- الأصول الدائمة : وهي عبارة عن الأصول طويلة الأجل بالإضافة إلى الجزء الدائم من الأصول المتداولة.
- الاصول المؤقتة : هي عبارة عن الجزء المؤقت من الأصول المتداولة والذي يتغير تبعاً للعوامل الموسمية .

على الجانب الآخر، تقوم إدارة الشركة بتصنيف مصادر تمويلها حسب مدى استدامتها إلى نوعين من مصادر التمويل هما:

- **مصادر التمويل الدائمة :** وهي عبارة عن مصادر التمويل طويلة الأجل بالإضافة إلى التمويل التلقائي الدائم.
- **مصادر التمويل المؤقتة :** هي عبارة عن مصادر التمويل التفاوضي بالإضافة إلى التمويل التلقائي المؤقت .

ثم تقوم إدارة الشركة بتمويل الأصول الدائمة من مصادر تمويل دائمة والأصول المؤقتة من مصادر تمويل مؤقتة، حيث تعتمد الإدارة في تحديد مزيجها التمويلي على مزيج استثمارات الشركة في الأصول المختلفة ويوضح الشكل التالي الفلسفة التي يقوم عليها سياسة تناسب الآجال عند تمويل الأصول المختلفة .



ووفقاً لتلك السياسة يتم تمويل الأصول طويلة الأجل كالمباني والآلات والأثاث والجزء الدائم من الأصول المتداولة مثل الحد الأدنى من النقدية والحد الأدنى من الاستثمارات في حسابات القبض من مصادر تمويل دائمة مثل السندات والأسهم والأرباح المحتجزة، في حين يتم تمويل الأصول المتداولة المؤقتة مثل الزيادات الموسمية في حسابات النقدية وحسابات القبض والمخزون من خلال مصادر تمويل مؤقتة أو تفاوضية كالقروض المصرفية قصيرة الأجل .

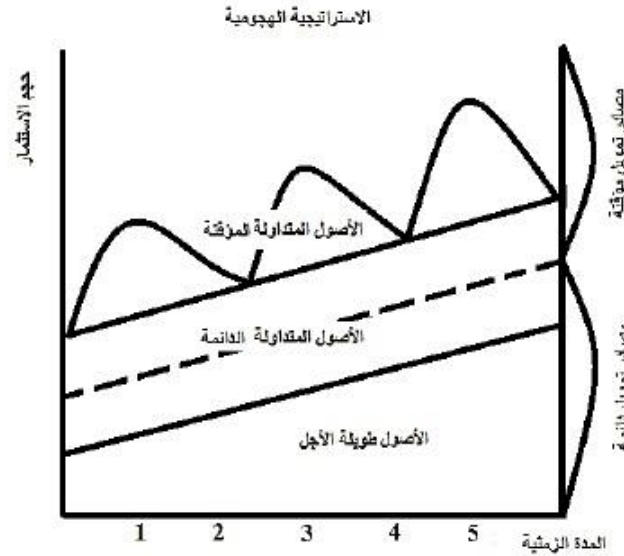
ويؤدي تبني الشركة لسياسة تناسب الآجال إلى تجنب انخفاض الربح الممكن حدوثه في حالة تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل من خلال الاعتماد على مصادر تمويل طويلة الأجل مرتفعة التكلفة، كما يؤدي إلى تجنب مخاطر العسر الفني، نظراً لاختيار المصدر التمويلي الذي يتناسب أجله مع أجل الاستثمار.

2. السياسة الهجومية

في حالة إتباع إدارة الشركة السياسة الهجومية عند تمويل أصولها تقوم الإدارة بتصنيف أصول الشركة حسب مدى استدامتها إلى أصول دائمة وأصول مؤقتة وكذلك مصادر التمويل إلى مصادر تمويل دائمة ومصادر تمويل مؤقتة. وتبنى إدارة الشركة للسياسة الهجومية بمعنى إتباع سياسة تمويلية، تتسم بالملامح الآتية:

- تمويل الأصول المتداولة المؤقتة كجزء من الأصول المتداولة الدائمة من خلال مصادر تمويل مؤقتة .
- تمويل الأصول طويلة الأجل والجزء المتبقي من الأصول المتداولة الدائمة من خلال مصادر تمويل دائمة .

ويوضح الشكل التالي الفلسفة التي تقوم عليها السياسة الهجومية في تمويل الأصول .



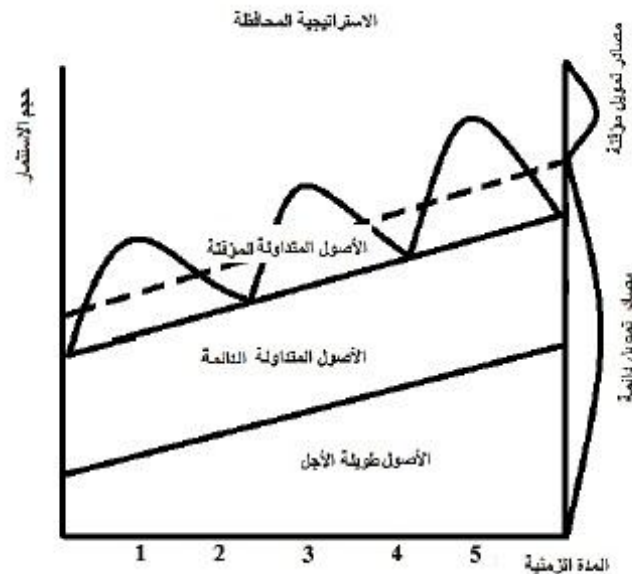
ويؤدي تبني السياسة الهجومية إلى زيادة الربح بسبب انخفاض التكاليف والذل يعود بذكره إلى استخدام مصادر تمويل قصيرة الأجل منخفضة التكلفة، كما يؤدي إلى زيادة مخاطر العسر الفني، وذلك بسبب زيادة احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها نظراً لزيادة الالتزامات قصيرة الأجل.

3. السياسة المحافظة

في حالة إتباع إدارة الشركة السياسة المحافظة في تمويل الأصول فإنها تقوم بتصنيف أصول الشركة حسب مدى استدامتها إلى أصول دائمة وأصول مؤقتة وكذلك مصادر التمويل إلى مصادر تمويل دائمة ومصادر تمويل مؤقتة، وتبني إدارة الشركة للسياسة المحافظة يعني إتباع سياسة تمويلية تتسم بالملاح التالي:

- تمويل جزء من الأصول المتداولة المؤقتة من خلال مصادر تمويل مؤقتة أو تفاوضية.
- تمويل الجزء المتبقي من الأصول المتداولة المؤقتة والجزء الدائم من تلك الأصول بالإضافة إلى الأصول طويلة الأجل من خلال مصادر تمويل دائمة.

يوضح الشكل التالي الفلسفة التي تقوم عليها السياسة المحافظة عند تمويل الأصول المختلفة .



حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر
لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

وتبني الشركة للسياسة المحافظة في تمويل أصولها يؤدي إلى تخفيض الربح بسبب ارتفاع التكاليف والذي يعود بدوره إلى استخدام مصادر تمويل طويلة الأجل مرتفعة التكلفة، كما يؤدي إلى تخفيض احتمالات مخاطر العسر الفني إلى أدنى مستوياتها نظراً لانخفاض الالتزامات قصيرة الأجل .

دورة التشغيل

تعد دورة التشغيل مؤشر للكفاءة التشغيلية للشركة وطول تلك الدورة يعكس ضعف كفاءة التشغيل، بمعنى انخفاض كفاءة إدارة رأس المال العامل بالشركة. وللحكم على دورة التشغيل بأنها طويلة يجب مقارنتها بمثيلاتها بالشركات العاملة في نفس الصناعة أو بمتوسط الصناعة أو غيرها من المؤشرات المعيارية. وبالتالي كلما زاد عدد الدورات التشغيلية خلال العام كان ذلك مؤشراً لكفاءة التشغيل بالشركة .

ويقصد بدورة التشغيل الفترة الزمنية من تاريخ الشراء الاجل حتى تاريخ التحصيل مروراً بواقعتي السداد والبيع الآجل. ومن ذلك المفهوم يتضح أن دورة التشغيل عبارة عن أربعة أنشطة رئيسية هي :

- نشاط الشراء الآجل وإنشاء حسابات الدفع.
- نشاط سداد حسابات الدفع.
- نشاط البيع الآجل وإنشاء حسابات القبض.
- نشاط تحصيل حسابات القبض.

وتؤدي ممارسة هذه الأنشطة إلى تدفق الأموال من وإلى الشركة، وتتصف هذه التدفقات النقدية بعدم التزام وعدم التأكد. ويشير اصطلاح عدم التزام إلى خروج الاموال بغرض سداد قيمة المشتريات الآجلة قبل ان تقوم الشركة ببيعها ودخول الأموال إلى الشركة نتيجة لذلك. أما اصطلاح عدم التأكد فيشير الى ان المبيعات المتوقعة والتدفقات النقدية المرتبطة بها امور غير مؤكدة .

وبسبب ظاهرتي عدم التزام وعدم التأكد يتطلب التشغيل الجيد استثماراً في الأصول المتداولة . فالاستثمار في النقدية يمكن الشركة من دفع ما يترتب عليها من التزامات والاستثمار في المخزون يمكن الشركة من مواجهة طلبات الشراء من قبل العملاء والاستثمار في حسابات القبض يمكنها من البيع الآجل. ويوضح الشكل التالي فكرة دورة التشغيل ومكوناتها.



يتضح من الشكل الأمور التالية :

- أن دورة المخزون أو متوسط فترة التخزين هي الفترة المنقضية بين تاريخ دخول البضاعة المخزون في صورة مشتريات وتاريخ خروجها منه في صورة مبيعات.
 - ان دورة العملاء أو متوسط فترة التحصيل هي فترة تحويل حسابات القبض او هي الفترة المنقضية بين تاريخ البيع الآجل حتى تاريخ التحصيل.
 - ان دورة الموردين أو متوسط فترة السداد هي فترة تأجيل المدفوعات أو هي الفترة المنقضية بين تاريخ الشراء الآجل حتى تاريخ السداد.
 - ان دورة النقدية أو فترة تحويل النقدية هي الفترة من لحظة خروج النقدية من الشركة إلى لحظة دخولها للشركة مرة أخرى .
- ويتم استخدام تحليل دورة التشغيل في قياس مدى كفاءة الشركة في إدارة رأس المال العامل، وذلك من خلال مقارنة دورة التشغيل ودورة المخزون ودورة العملاء ودورة النقدية بمثيلاتها بالشركات الأخرى العاملة بنفس الصناعة أو بنفس المؤشرات لذات الشركة في السنوات السابقة .

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

وينبغي التأكيد على أن تحليل دورة التشغيل لمكوناتها الفرعية يكون بغرض التعرف على نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بإدارة رأس المال العامل. وذلك من خلال حساب دورات العملاء والمخزون والموردون والنقدية والتي تسهم في تحديد نقاط القوة أو نقاط الضعف التي تعاني منها الشركة فيما يتعلق بإدارة أنشطتها التشغيلية.

دورة النقدية

دورة النقدية هي فترة تحويل النقدية او هي الفترة المنقضية بين تاريخ سداد قيمة المشتريات الآجلة وتاريخ تحصيل قيمة المبيعات الآجلة. ومن العرض السابق لدورة التشغيل يتضح ان :

$$\text{دورة التشغيل} = \text{دورة المخزون} + \text{دورة العملاء}$$

أو

$$\text{دورة التشغيل} = \text{دورة المخزون} + \text{دورة العملاء}$$

ومن هنا يمكن استنتاج أن:

$$\text{دورة النقدية} = \text{دورة التشغيل} - \text{دورة المخزون}$$

أو

$$\text{دورة النقدية} = \text{دورة العملاء} - \text{دورة الموردون}$$

مثال

استخرجت البيانات التالية من القوائم المالية للشركة العقارية السعودية عن العام المالي المنتهي في 12/31.

. صافي المبيعات 1,800,000 ريال. . تكلفة المبيعات 1,200,000 ريال. . العملاء 120,000 ريال.

. اوراق القبض 60,000 ريال. . المخزون 70,000 ريال. . الموردون دفعات مقدمة 30,000 ريال. . الموردون 100,000 ريال.

. اوراق الدفع 50,000 ريال. . الاصول المتداولة 600,000 ريال. . اجمالي الاصول 1,500,000 ريال.

المطلوب: تحليل دورة التشغيل بالشركة

الحل :

1. دورة العملاء: يتم حساب دورة العملاء بالمعادلة التالية:

$$\text{دورة العملاء} = \frac{360}{\text{معدل دوران العملاء}}$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة العملاء} = \frac{360}{10} = 36 \text{ يوم}$$

كما يمكن حساب دورة العملاء بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة العملاء} = 360 \times \frac{\text{حسابات القبض}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان :

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على اذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

$$\text{دورة العملاء} = \frac{180,000}{1,800,000} \times 360 = 36 \text{ يوم}$$

2. دورة المخزون: يتم حساب دورة المخزون بالمعادلة التالية:

$$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{دورة المخزون}$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة المخزون} = \frac{360}{12} = 30 \text{ يوم}$$

كما يمكن حساب دورة المخزون بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة المخزون} = \frac{\text{المخزون} + \text{موردون دفعات مقدمة تكلفة المبيعات}}{360} \times 360$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة المخزون} = \frac{30,000 + 70,000}{1,200,000} \times 360 = 30 \text{ يوم}$$

3. دورة الموردون: يتم حساب دورة الموردون بالمعادلة التالية :

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الموردين}} = \text{دورة الموردين}$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة الموردين} = \frac{360}{8} = 45 \text{ يوم}$$

كما يمكن حساب دورة الموردون بالمعادلة التالية

$$\text{دورة الموردين} = \frac{\text{حسابات الدفع}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 360$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان

$$\text{دورة الموردين} = \frac{150,000}{1,200,000} \times 360 = 45 \text{ يوم}$$

4. دورة التشغيل : يتم حساب دورة التشغيل بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة التشغيل} = \text{دورة العملاء} + \text{دورة المخزون}$$

وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح ان:

$$\text{دورة التشغيل} = 36 + 30 = 66 \text{ يوم}$$

5. دورة النقدية :

$$\text{دورة النقدية} = \text{دورة العملاء} + \text{دورة المخزون} - \text{دورة الموردين}$$

وبالتطبيق في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة النقدية} = 36 + 30 - 45 = 21 \text{ يوم}$$

أو أن : دورة النقدية = دورة التشغيل - دورة الموردين

وبالتطبيق في تلك المعادلة يتضح ان :

$$\text{دورة النقدية} = 66 - 45 = 21 \text{ يوم}$$

سر مهم من اسرار النجاح : لا تنتظر الفرصة.. بل اصنعها..